٢

العولمة
والاندماج الاقتصادى العربى

برزت التجارة الإلكترونية - فى السنوات القليلة الماضية - كتطور غير متوقع فى مسار الثورة المعلوماتية يماثل التحول الذى أحدثته السكك الحديدية فى الثورة الصناعية والذى غيّر من كل أوجه الاقتصاد والمجتمع والسياسة، فلقد مكّنت السكك الحديدية الإنسان من السيطرة على المسافات وإحداث التقارب بين الأسواق والاقتصادات، بينما تؤدى التجارة الإلكترونية الآن إلى إلغاء المسافات لتولد سوقًا واحدة واقتصادا واحدًا، وتظهر تباعا لهذا التطور تكنولوجيات جديدة وصناعات استراتيجية جديدة لم يعرفها العصر الصناعى، كما يتم بناء النظام العالمى الجديد حول شبكة من الحاسبات وأجهزة اتصال مفتوحة لمشاركة الجميع (سيصل عدد مستخدمى الإنترنت إلى مليار بحلول عام ٢٠٠٥)، ومن الطبيعى أن تقف الموروثات الثقافية - فى كل المجتمعات - حائلاً أمام هذا التطور لأنه يؤدى إلى تغيير العادات القائمة والمعتقدات الراسخة ولأنه يعدّل من الأولويات الاجتماعية ومن نظم التعليم ومن أشكال العلاقة بين الفرد والمجتمع، غير أن هذه «العولمة» جاءت لتبقى بل إن

أسسها ومكوناتها المشكلة حول «الاتصالية» و «التنقلية» و«السرعة» ستتطور باستمرار لتدفع إلى مزيد من التغيير.

أين عالمنا العربى من هذه الثورة؟ لقد أسهبنا فى تناول التحديات والظواهر السلبية التى يمثلها لنا هذا التحول فى تاريخ الإنسانية، وتناسينا - دون قصد فى معظم الأحوال - ما تمليه علينا بديهيات الفكر الاستراتيجى من أهمية استكشاف الفرص بجانب التهديدات فى تحليلنا للبيئة الخارجية والتعامل مع عناصر القوة أيضا بجانب عناصر الضعف فى تقييمنا للبيئة الداخلية، وانغمسنا بالتالى فى مواقف الرفض أو التردد تاركين لغيرنا مهمة الإقدام والاستفادة من العصر الجديد، إلا أن الأمر صار ملحًا فى ضرورة مراجعة النفس والتركيز على النفع الذى ستحصل عليه الاقتصادات العربية من العولمة مع السعى لتحجيم المخاطر المرتبطة بها، وفى هذا الشأن تفرض ثلاثة أسئلة محددة الإجابة عليها من خلال إطار - لا خلاف حوله - يستهدف الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادى وتوفير فرص للعمل وتحسين مستويات المعيشة فى أمتنا العربية.

أولا: ماذا تعنى العولمة لنا بالمفاهيم الاقتصادية؟

لا يوجد تناقض بين العولمة والاندماج الاقتصادى داخل المنطقة العربية، وتظهر التجارب الحديثة فى العالم أن هناك تكاملاً بين الاندماجات الإقليمية والعالمية، حيث تنشأ عملية تبادلية يؤدى فيها الاندماج الإقليمى إلى مزيد من الاندماج فى الاقتصاد العالمى

كما تؤدى سياسات الاندماج العالمى إلى مزيد من الاندماج للاقتصادات الإقليمية، فالعولمة تتطلب تحريرًا للتجارة الخارجية بما يزيد بالضرورة التجارة البينية فى المنطقة ويدفع إلى مزيد من الإصلاحات الاقتصادية داخل كل دولة عربية تؤدى بدورها إلى مزيد من الاندماج الإقليمى، وخاصة أن كل المؤشرات تدل على ضعف التكامل العربى حيث تمثل التجارة البينية أقل من ١٠٪ من إجمالى التجارة العربية وأن حركة رءوس الأموال محدودة بين الدول العربية وتنقلية العمالة (رغم ملايين العمال العرب الذين يعملون فى دول شقيقة) تخضع لقيود شديدة. يضاف إلى تلك العوامل واقع الاقتصاد العربى الذى لا يتعدى نصيبه فى الصادرات العالمية نسبة ٣٪ وحصته فى التدفقات الرأسمالية للأسواق الصاعدة نسبة ٢٪ وكما أن ٢٥٪ من سكانه يقعون تحت خط الفقر! ولقد فشلت تجارب الاندماج السابقة على الرغم من المحاولات المتكررة لإقامة سوق عربية مشتركة. ولذا فإن اندماجًا جديدًا يقام على الأسس الاقتصادية للعولمة فى مجال تحرير تجارة السلع والخدمات والاستثمار ستتوفر له مقومات أكبر للنجاح، وستجذب الإصلاحات الاقتصادية المواكبة للعولمة الاستثمارات الأجنبية والعربية فى مجالات الاتصالات والمرافق والقطاعات الرائدة فى الاقتصاد الجديد، وستقوم تلك الاستثمارات بإعادة توزيع العمل العربى بحيث تتكامل العمليات الإنتاجية فى المنطقة العربية (الحصول على المواد الخام

من دولة وتصنيع مكونات كثيفة العمل فى دولة ثانية والتجميع فى دولة ثالثة والبحوث والتطوير فى دولة رابعة.. الخ)، ولقد تصورت الحكومات العربية فى عهود سابقة أنه بإمكانها حماية أسواقها وصناعاتها ووظائفها من خلال استقلال كامل للقواعد الإنتاجية داخل حدود الدولة، وفشلت فى ذلك لعدم إدراكها لمفهوم ترابط وتزايد القيمة فى منظومة الإنتاج العالمى، وبالتالى يمكن القول وبدون مغالاة أنه يمكننا الاعتماد على عملية العولمة كمكون هام فى استراتيجيتنا للتنمية الاقتصادية، وقد يقال إن الاقتصادات المتقدمة تمتلك الأوراق الرابحة فى عصر العولمة (رأس المال / التكنولوجيا / الاتصالات / فائض الغذاء) وإن مزاياها تضاعف لأن التكنولوجيا تقلل من الاعتماد على العمالة والمواد الخام التى هى الأصول الرئيسية للدول النامية، ولا شك أن ريادة الغرب للتكنولوجيا ستبقى ولكن التطبيقات التكنولوجية ستعطى «قوة التكنولوجيا» للاعبين المشاركين فى الاقتصاد الدولى، غير أن ذلك سيعتمد بالدرجة الأولى على مستويات التعليم والمهارات فى عالمنا العربى، ولقد بُذلت مجهودات كبيرة فى الدول العربية للارتقاء بالتعليم ولكن النتائج الاقتصادية لم ترتق إلى مستوى هذا الإنفاق، حيث نُظر إلى التعليم على أنه إشكالية «النظام التعليمى» ولم يلتفت إلى التشوهات فى اقتصاداتنا التى تؤثر على التعليم بعدم خلق فرص اقتصادية حقيقية تستخدم مخرجات التعليم بفاعلية

فى سوق للعمل تتسم بالكفاءة، ولا غرابة إذن ألا يتواءم التراكم فى رأس المال البشرى مع النمو فى الناتج الإجمالى، ولا يعنى حدوث طفرة فى استخدامات الدول النامية والصاعدة للتكنولوجيا من خلال التعليم وأن دور الغرب سينحسر بل إن الغرب سيبقى مهمًا فى عصر العولمة ولكن ليس بالضرورة مسيطرًا، فمنذ حوالى ٤٠ عامًا فقط كانت الاقتصادات الأسيوية - بما فى ذلك اليابان - تساهم بـ ٤٪ من الناتج الإجمالى العالمى بينما تصل مساهمتها حاليًا إلى ٢٤٪ وهى نفس نسبة النافتا (الولايات المتحدة وكندا المكسيك)! وكما تجدر الإشارة بأن دخول عصر العولمة لا يعنى فقط الاعتماد على العناصر الملموسة فى الاقتصاد والتى سبق التحدث عنها بل يرتكز أيضا على عناصر غير مباشرة تؤثر بشكل قوى على الاقتصاد مثل الثقافة والهيكل الاجتماعى ومنظومة القيم (والتى أدرك العالم فى التسعينات بأنه لا تقدم بدونها)، ورغم الضعف النسبى للعرب فى العناصر المباشرة فإنه يلزم التنويه بقوتنا فى رأس المال الاجتماعى وهو مخزون المجتمع من القيم المشتركة، فاختلال النظم الاجتماعية نتيجة التقدم التكنولوجى ليس هو بظاهرة جديدة فى التاريخ البشرى، وتعانى المجتمعات الغربية من تمزق اجتماعى خطير عبر عنه بكل وضوح «فرانسيس فوكوياما» فى كتابه الذى صدر مؤخرًا بعنوان: «التمزق الكبير» مثيرًا تساؤلات حول الطبيعة الإنسانية وإعادة بناء النظام

الاجتماعى فى ظل العولمة، ولعل مجتمعنا العربى من القلائل الذين يدخلون عصر العولمة برصيد هائل من المخزون القيمى متمثلاً فى قواعد الدين وحياة الأسرة. وبالتالى فللعرب فرصة فريدة فى بناء نموذج حضارى يجمع فى ظل العولمة بين ممارسات اقتصاد السوق ومبادئ الأخلاق المحددة لتلك الممارسات.

ثانيا: ما هو تأثير القوى الدافعة للعولمة على اقتصاداتنا؟

من غير المعقول عزل الاقتصادات العربية عن التأثيرات السلبية للعولمة كفقدان الوظائف وبعض الأنشطة الاقتصادية نتيجة التغير التكنولوجى والمنافسة الخارجية. والعبرة ستتمثل فى إدارة هذا التحول بتخطيط البرامج المناسبة للاستغناء عن الوظائف والأنشطة القديمة ومساعدة العاملين على التأهل للعمل فى مجالات جديدة، أما عن القيود والآثار الناجمة عن تنقلية الاستثمار الخارجى المباشر، فإنها ليست نتاجًا للعولمة أو للتغيير التكنولوجى، وبالتالى فالمطلوب تصحيح للسياسات التى تتبعها الشركات العالمية وإلزامها بقدر من المساءلة على المستوى الدولى وكذلك التفاوض على اتفاق دولى يمنع المنافسة الضارة وغير المجدية بين الدول حول الإعفاءات الضريبية لجذب الاستثمار الخارجى. ولقد بدأت المطالبة على الساحة الدولية بتطبيق مجموعة من القواعد الحاكمة لعمل الشركات متعددة الجنسيات ويمكن أن يتم ذلك من خلال منظمة التجارة الدولية، أما على جانب قوى الدفع الإيجابية فيلزم الإشارة

بأن هيكل العولمة يقوم أساسا على «الشبكات»، وستتحدد أهمية أية دولة من خلال ارتباطها بالاقتصاد الشبكى.

والأمة العربية شيدت فى الماضى على مقومات مشتركة فى الدين واللغة والثقافة والجغرافيا والأيديولوجيا السياسية وهى مقومات لن يستهان بها فى المستقبل أيضا إلا أن «روابط الشبكات» التى تنشأ بين الدول العربية فى كافة المجالات نتيجة تكنولوجيا المعلومات والاتصال لن تؤدى فقط إلى تقوية تلك العناصر بل توثيقها بروابط جديدة تيسر عملية الاندماج الاقتصادى والتكنولوجى، وكما يتميز «نظام الشبكات» بأن كل جزء من الشبكة يعمل وكأنه محور للشبكة كلها، وهذه الخاصية فى تكنولوجيا الاتصال الشبكى ستنتقل إلى كل أنظمة الشبكات العربية سواء كانت صناعية أم مالية أم ثقافية.. الخ، وهذا يعنى أن المجموعة العربية من خلال اندماجها شبكيًا لن تخضع لسلطة مركزية مهيمنة بل ستعمل كل أجزائها بنفس القدر من المساواة والاستقلالية، وربما تدفع تلك الخصائص التكنولوجية النخبة العربية إلى صياغة مفهوم جديد للوحدة يختلف عن المفاهيم التى طرحت فى الماضى، وأما التأثير الأقوى للعولمة فسيكون فى مجال «المنافسة»، مما سيدفع الدول العربية إلى سن قوانين لمنع الاحتكار وحماية المنافسة ومحاولة تخفيض تكاليف التعامل Transaction Costs وتعميق نظم التوافق Harmonization فى مواصفات السلع

العربية وقواعد اختبارها وفى قوانين العمل والشئون الاجتماعية. وكل ذلك بهدف رفع الإنتاجية العربية التى هى المحدد الأول للتنافسية والعامل الرئيسى فى رفع مستويات المعيشة وجودة الحياة.

والديموجرافيا (السكان) هى أيضا من القوة الدافعة، فالعولمة تعتمد فى توليد الثروة على ابتكارات وإبداعات الأعمار الشابة، وتواجه الدول المتقدمة إشكالية فى هذا الصدد نتيجة تشوه هرم الأعمار علاوة على التكاليف الباهظة المطلوبة للرعاية الصحية والاجتماعية لشريحة عريضة ونسبة متزايدة من كبار السن، وتبلغ نسبة الشباب تحت ٢٥ سنة فى العالم العربى أكثر من ٥٠٪ من مجمل السكان مما يشكل قوة تنافسية هائلة فى ظل العولمة إذا ما أحسن إعدادها وصقل مهاراتها.

ثالثا: كيف يمكننا الاستفادة من العولمة مع تقليل مخاطرها؟

توفر النظرية الاقتصادية بعض الأسس لرسم السياسات الاقتصادية فى المرحلة القادمة إلا أنها تظل قاصرة عند إعداد منهج تفصيلى بتناول كيفية الانتقال إلى سياسات جديدة تحقق أكبر قدر من المكاسب باقل قدر من الخسائر. وتعلمنا المدرسة الحديثة فى الإدارة الإستراتيجية بأنه لا يمكن الفصل بين الاستراتيجية والتطبيق، وبأن الاستراتيجية تتأتى من خلال التجريب وتراكم الخبرة الناجمة عن التعامل الديناميكى مع واقع متغير باستمرار،

وعليه فلا سبيل علميا لوضع استراتيجية اقتصادية عربية متكاملة الأطراف للتعامل مع العولمة، إلا أن هذا التعامل يمكن أن يتم بكفاءة إذا ما أصلحت المؤسسات العامة العربية مما يتطلب إعادة تصميم وهيكلة أجهزة الدولة فى العالم العربى من خلال تكنولوجية المعلومات والاتصال (دبى: أول حكومة تتطور إلكترونيا)، فتكنولوجيا المعلومات ليست قطاعًا اقتصاديا منفردًا بل هى قاعدة لكل الأنشطة الأخرى فى اقتصاد مبنى على الشبكات، والدول العربية مطالبة بالإسراع فى إنشاء الطريق السريع للمعلومات الذى سيربط بين كافة المؤسسات العربية مشكلاً ما يمكن تسميته «بالبنية المعلوماتية العربية»، والطريق السريع للمعلومات ليس هو فقط المحرك الأساسى للاندماج العربى ولكنه الوسيلة القادرة على توليد - وباستمرار - فرص عمل جديدة للشباب العربى وعلى إتاحة السبل لأنماط جديدة من التعليم والتعلم من خلال الربط مع الطرق السريعة الدولية الأخرى، وستنهار بالتالى الأسوار بين مؤسسات الإنتاج والخدمات العربية نتيجة هذا الاتصال الشبكى مما سيعيد تشكيل تلك المؤسسات حول مفاهيم الإدارة الحديثة المتمثلة فى المنظومة التخيلية أو الافتراضية Virtual Organization أى تشابك المهارات والخبرات بين المنظومات المختلفة فى العالم العربى، وكذلك الانتقال من نظم الإدارة السلطوية إلى نظم الإدارة التى تتيحها الشبكات والمبنية على فرق العمل، وتشابك المنظومات

سيفتح آفاقا جديدة لتحالفات استراتيجية واندماجات بين بعض المنشئات العربية وبعضها، ولن يكفى إصلاح المؤسسات القائمة حيث إن التعامل مع العولمة وبلورة استراتيجية واقعية عن طريق العمل المؤسسى العربى سيحتم إقامة مؤسسات جديدة تتسم بالفاعلية وعلى سبيل المثال مركز قومى للعلوم (للتنسيق بين المراكز البحثية العربية) ومعهد قومى للمواصفات القياسية وهيئات عربية للطاقة والمياه ولحماية البيئة والتركيز على «الأصول اللينة» (المهارات / الإدارة / البحث والتطوير) بإنشاء مراكز للتميز التكنولوجى، ومجلس عربى للمنافسة للتعامل مع القضايا المتعلقة بالتنافسية على المستويين العربى والدولى ومؤسسات للإشراف على الأسواق المالية العربية، وكذلك العمل على بلورة شكل مؤسسى جديد لجامعة الدول العربية يتمشى مع معطيات العولمة، والاتفاق على أسلوب للتفاوض الجماعى المشترك مع منظمة التجارة الدولية والاتحاد الاوروبى والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

إن الاختيار المتاح للحكومات العربية لا يتمثل فى كيفية محاربة العولمة بل فى إدارتها لصالح شعوبها مما سيتطلب سياسات مبتكرة وتطبيقات غير تقليدية فى مجالات الديمقراطية والتعليم والمجتمع، ومن المفارقات أنه بينما يتم تعريف عصر العولمة بالتحدى لمفهوم الدولة – القومية فإن استغلال أو تبديد فرص هذا العصر يبقيان فى أيدى الدول وحكوماتها، وكما لا يجب الاستسلام

للإحباط نتيجة بعض التشوهات التى يعانى منها اقتصادنا العربى مثل فوارق الدخول بين دول عربية غنية وأخرى فقيرة أو نتيجة لأوضاع مرحلية تهز دولا مثل العراق والصومال وجنوب السودان، حيث هناك على جانب آخر عوامل إيجابية تدعو للتفاؤل. فدول الخليج تسير قدمًا فى طريق إدماج اقتصاداتها، ولبنان أعاد البناء فى فترة وجيزة والمغرب وتونس ومصر والأردن طبقت برامج ناجحة للإصلاح الاقتصادى واليمن والجزائر وسوريا وموريتانيا تتبنى الآن سياسات اقتصادية أكثر تحررًا وفلسطين على وشك إعلان كيانها المستقل، ومن البديهى أن يفرض السلام المرتقب بين العرب وإسرائيل تحديات جديدة على العمل الاقتصادى الإقليمى مما سيتطلب رؤية جديدة تأخذ فى الاعتبار إمكانية اتساع السوق العربية لتشمل فى المستقبل دولا فى الشرق مثل إيران وباكستان وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى ودولا أخرى فى الغرب(*) مثل السنغال.

إن المستقبل من حولنا والعولمة تعطى للعرب فرصًا لتأكيد عظمة تراثهم بإضفاء معانى جديدة على التحديث وإضافة وجه جديد وطاقة متجددة للتعددية فى العالم.

(*) المقصود بالغرب هو غرب منطقة الشرق الأوسط وتقع السنغال فى الغرب الأفريقى. وليس الغرب بمفهوم أوروبا كما أن كلمة الشرق تعنى بالنسبة لنا إيران وباكستان.